

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -  
الملتقى الوطني الموسوم بـ:

الألقاب العائلية في الجزائر:

بين النص، التطبيق والآثار

1962-1873

يومي 24 و 25 أفريل 2019

الدباجة:

توارث المخيال الجمعي في الجزائر، أن الألقاب العائلية، جسدت إدارة الاحتلال الفرنسي، بعد دفعها بأحد أعوانها الإداريين ليجوب فضاء بعينه، ويدون الألقاب بحسب ما وجد عليه الأشخاص من وضعيات، ومن أوصاف جسدية وعاهات، وأيضا لأسماء طيور وحيوانات، وحتى حشرات وطبعا كان هذا التصور لكيفية إقامة منظومة الألقاب ورغم البساطة في طرحه، لكنه يعبر عن قسوة المرحلة الاستعمارية وحجم الضرر المعنوي والآثار النفسية التي تركتها في أوساط العامة من الجزائريين. لقد بينت الأرصدة الأرشيفية داخل الوطن وخارجه أن إقامة منظومة الألقاب وفق التصور الاستعماري، كانت عملية معقدة ومتشعبة، خضعت للتشريعات الفرنسية، وتمت على مراحل انطلاقا من النصف الأول من القرن التاسع عشر، لتأخذ منحى أوسع عند تجسيد قانون الملكية أو قانون فارنيي (Warnier) 26 جويلية 1873، الذي ورد في مادته السابعة عشر

"... كل عقد ملكية يجب أن يحتوي على اسم عائلي أو كنية كان معروفا بما الأهلي الذي أعلن مالكا، وإذا تعذر ذلك فلأهلي الأحقية في اختيار لقب، أو تتكفل مصلحة الدومين بذلك، حيث تختار له لقباً مستحقة من اسم القطعة التي ستملكها".

كانت صياغة هذه المادة اعلانا ببداية التفكيك لمنظومة الاسم التسلسلي التراثي (الإبن، الأب، الجد) الذي كان قائما في الجزائر قبل مرحلة الاحتلال، تمهيدا لتشيت العائلات وإضعاف روابطها الدموية، بعد حلحلة دائرة الخيم، التي أصبح أفرادها يحملون ألقابا مختلفة يتنوع مدلولها وتتعدد تراكيبها، حيث تكشف سجلات إقامة الملكية على مستوى مصالح الدومين، أن القوائم الطويلة بأسماء الملاك كانت قد اقتزرت لأول مرة بألقاب عائلية.

وجاء بعدها قانون 23 مارس 1882 بعنوان " إقامة الحالة المدنية للأهالي المسلمين" ليعمم خاصية اللقب على كامل الجزائريين، بعدما وردت فيه ثلاثون مادة وضع فيها المشرع الضوابط العامة التي يتم من خلالها لإدارة الاحتلال منح الألقاب للجزائريين، ليرفق لاحقا بتعليمات 17 أوت 1885، وأخرى بتاريخ 20 أفريل 1888، تحت وصاية الحاكم العام للجزائر، وبمعنا " الحالة المدنية للأهالي" وهي التعليمات التي جاءت لتفصل أكثر في مراحل منح الألقاب العائلية على أرض الواقع، وكيفية التعامل مع الحالات المختلفة، التي تصادف القائمين على هذه العملية، حيث ترك لنا كورني (E.Cornu) سكرتير اللجنة المركزية لإقامة الحالة المدنية بالقطاع الوهراني، تجربته سنة 1889 من خلال مؤلفه "الدليل التطبيقي لإقامة الحالة المدنية للأهالي" (Guide pratique pour la constitution de l'état civil des indigènes) وهو الدليل الذي شرح فيه كيفية منح الألقاب العائلية من خلال العينات التي أوردها في الدليل.

إن أكبر ما يلفت الانتباه عند الاطلاع على هذه القوانين، هي المواد التي أشارت إلى حق الجزائري في اختيار اللقب العائلي، من أهمها المادة الثالثة من قانون 23 مارس 1882. فإلى أي مدى يمكن الأخذ بهذه المادة؟ وما محل الألقاب القبيحة؟

لقد بينت بعض الدراسات أن أطرافاً عدة كانت قد فرضت منطق الغلبة لدولة الاحتلال، وتبنت التشويه الصارخ للألقاب الممنوحة للجزائريين، كان من بينهم المفوض المكلف بإقامة نظام الحالة المدنية (Commissaire d'état -civil)، حيث كشفت بعض الدراسات عن ضلوع هذه الفئة بشكل كبير في المنحى الإجرامي الذي مارسوه في حق الجزائريين، بعدما استغلوا علاقاتهم الأسرية التي كانت تربطهم بمسؤولين في إدارة الاحتلال، ليحصلوا على أكبر عدد من المجالات، كي يقيموا فيها نظام الحالة المدنية، وهو ما أتاح لهم فرصة الربح المادي، كون كل لقب يمنحوه كان وراءه مقابل مالي يحدد مسبقا، وبالتالي تحولت هوية الجزائريين إلى تجارة يتسابق حولها مفوضي الحالة المدنية.

الاشكالية: ما هو السياق التاريخي والبيئة الثقافية التي صيغت فيها الألقاب؟ وماهي آثارها النفسية والاجتماعية؟

أهداف الملتقى:

إننا نسعى من خلال هذا الملتقى الوطني الذي ينظمه قسم العلوم الإنسانية (شعبة التاريخ) بجامعة الشهيد محمد العربي بن مهيدي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- النيش الأكاديمي في واحدة من أهم القضايا التي لا زالت تؤرق الجزائريين
- معرفة المنظومة الاسمية التي كانت قائمة قبل الاحتلال

## المحور الثاني: الأبعاد والآثار.

- مستوى تعاطي الجزائريين مع نظام التلقيب.
- عينات من الأخطاء وحالات التشويه.
- آثار الألقاب على البنية الأسرية والاجتماعية، وما خلفته من عواقب نفسية.
- مدى بروز التراث المحلي في الألقاب.

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. فريدة حويار مديرة الجامعة  
المشرف العام للملتقى: د. عبد الوهاب العمري عميد الكلية  
رئيس الملتقى: د. توفيق بن زردة  
رئيس اللجنة العلمية: أ.د. أحمد صاري

### أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د. علاوة عمارة (جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة)  
أ.د. فاطمة الزهراء قشي (جامعة قسنطينة -2)  
د. عبد الوهاب العمري (جامعة العربي بن مهيدي)  
د. خليفة حماش (جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة)  
د. جلالة عبد الوحيد (جامعة العربي بن مهيدي)  
د. فارس كعوان (جامعة فرحات عباس . سطيف)  
د. ابراهيم عبد المؤمن (جامعة العربي بن مهيدي)  
رئيس اللجنة التنظيمية: أ.عمار بوطبة.

الأعضاء: د. محمد غزالي، د. وسار نوال، د. خالد عبد الوهاب ،  
د. يوسف بن حيدة، د. بلقاسم قرباش، أ. بوالعام بلال، أ. فوضيل  
بوالصوف، أ. فهيمة حناش، أ. كوثر العايب، أ. سامي هوشات، أ. أعمار  
بوزير

- تقدم قراءة في النصوص التشريعية لقوانين إقامة الحالة المدنية
  - تقدم مقاربات عن مراحل وكيفية منح الألقاب وإلى أي مدى تفاعل معها الجزائريون.
  - رفع اللبس عن دوافع وأبعاد التشويه الصارخ والمفضوح لهوية الجزائريين.
  - الخوض في تفسير بعض الألقاب من خلال نماذج محلية.
  - الكشف عن آثار منظومة الألقاب في البنية الأسرية والاجتماعية، وما خلفته من عواقب نفسية.
- محاور الملتقى:

## المحور الأول: النصوص التشريعية ومراحل التطبيق

- بنية الأسماء والكنى والنسبة قبل مرحلة الاحتلال الفرنسي.
- الأرصدة الأرشيفية داخل الوطن وخارجه حول نظام الحالة المدنية.
- مراحل التشريع الاستعماري لإقامة نظام الحالة المدنية.
- الألقاب العائلية من خلال قانون فارني 26 جويلية 1873. (دراسة نماذج)
- الألقاب العائلية من خلال قانون 23 مارس 1882 (دراسة نماذج).
- مقاربات في كيفية منح الألقاب وتفسيرها.
- الخلفية الثقافية والايديولوجية لمفوض الحالة المدنية ودورها في صياغة الألقاب (دراسة نماذج).
- نسبة الاستمرارية أو الانقطاع بين الألقاب التي وزعت سنة 1873 و 1882
- منظومة الألقاب في فضاء الريف القسنطيني.

## توصيات ومواعيد:

على الراغبين في كتابة أوراق بحثية للمؤتمر، إرسال مقترحاتهم وفقاً للضوابط التالية:

1/ يشترط أن يتعلّق البحث بموضوع المؤتمر ومحاوره المبيّنة  
2/ أن يكون أصيلاً ولم يسبق نشره أو المشاركة به في ملتقيات أو ندوات سابقة.

3/ يكتب البحث بخط (Traditional arabic) حجم 16، والتهميش بحجم 13، أما بالفرنسية فيكون نوع الخط (Times New Roman) حجم 14، والتهميش بحجم 12  
4/ يستعرض الملخص: أ. القضايا المعالجة في الورقة البحثية، ب. الإشكالية الرئيسة، ج. أهم المصادر والمراجع.

5/ ترسل للجنة العلمية الملخصات حتى موعد أقصاه 25 مارس 2019، مرفوقة بالسيرة الذاتية إلى البريد الإلكتروني

[Benzerda.toufik@univ-oeb.dz](mailto:Benzerda.toufik@univ-oeb.dz)  
[conf.onomastique@gmail.com](mailto:conf.onomastique@gmail.com)

وللاستعلام يرجى الاتصال على الرقم التالي:

0696924303

5/ الرد على الملخصات المقبولة: 27 مارس 2019

6/ تستقبل اللجنة العلمية البحوث التي وافقت عليها في موعد أقصاه 15 أبريل 2019.

7/ إرسال الدعوات يكون بتاريخ 17 أبريل 2019

8/ تاريخ الملتقى يومي 24 و 25 أبريل 2019.

9/ لا تتكفل الجامعة بمصاريف النقل أو المبيت.

حقوق الاشتراك

الأساتذة الدائمون: 4000 دج / الطلبة: 2000 دج